وزارة الاقتـــصاد
الرقمـي والريادة

الاستراتيجية الوطنية لمحطـات المستقبـل

(محطات المعرفة سابقاً)

2025

انطلاقـــا مـــن رؤيـــة
جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسيـن المعظـم

بأهمية التحول إلى الاقتصاد الرقمي والمعرفي، قامت الحكومة بإطلاق مبادرة تأسيس مراكز تكنولوجيا المعلومات وخدمة المجتمع في العام 2001 والتي سميت فيما بعد بمحطات المعرفة لإتاحة الفرصة للمواطن الأردني لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة فاعلة لخدمة كافة شرائح المجتمع المحلي مع التركيز على المجتمعات الريفية والنائية والفئات الأقل حظاً وتجسير الفجوة الرقمية بين محافظات المملكة،

وتطوير القوى البشرية وإكسابها مهارات الاقتصاد المعرفي ورفع كفاءتها العملية وزيادة القدرة التنافسية للأفراد في الحصول على الوظائف، الأمر الذي يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة على مستوى المجتمعات المحلية وتحسين حياة ورفاهية المواطن.

تمهيد

ساهمت محطات المعرفة في تهيئة المجتمعات المحلية للتعامل مع خدمات الحكومة الرقمية وتوفير الوسائل اللازمة لاستخدامها في مختلف مناطق المملكة، بالإضافة الى التعريف بالوسائل والطرق الإبداعية المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي لها الدور الأكبر في تعزيز وتطوير أعمال الافراد وتوسيع معرفتهم وإدراكهم في القضايا الاجتماعية والتنموية وبناء القدرات والامكانيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز المهارات المرتبطة بها.

حرصت الحكومة على ضمان استمرارية العمل على تشغيل محطات المعرفة وتعزيز أهميتها في توفير التدريب والدعم والاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات في مواقع جغرافية ملائمة لتقليل تكلفة التنقل والوقت على الافراد، وقد تم تضمين هذا الحرص الحكومي في السياسة العامة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد 2018 التي نصت على "توفير الوصول لكافة شرائح المجتمع الى الخدمات البريدية والمالية والحكومية في كافة انحاء المملكة من خلال مكاتب البريد ومحطات المعرفة".

تمهيد

كما نصت السياسة العامة لريادة الأعمال على أن " الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، للاستمرار في توفير التدريب اللازم في موضوعات ريادة الأعمال من خلال محطات المعرفة، وتعديل نطاق عمل محطات المعرفة، بما في ذلك توفير المدربين المتخصصين في ريادة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات لتقديم التدريب والدعم للشركات الريادية في استخدام تطبيقات الأعمال الأساسية" بما يدعم محور توفير الموارد البشرية الكفؤة. بالإضافة الى ما سبق، حثت رؤية التحديث الاقتصادي التي صدرت خلال العام 2022 على ضرورة العمل ضمن ركيزتين استراتيجيتين وطنيتين: ركيزة النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية لتحقيق القفزات النوعية في النمو الاقتصادي واستحداث فرص عمل خلال العقد المقبل، وركيزة الارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين من خلال تحسين نوعية الحياة بشكل ملموس ليكون الأردن في طليعة دول المنطقة في هذا المضمار، حيث تضمن محرك الريادة والإبداع هدفًا استراتيجيًا يتمثل في إعداد المواهب المواكبة لمتطلبات ووظائف المستقبل والاستفادة من تلك المواهب والامكانيات لدعم عجلة النمو الاقتصادي.

تمهيد

ترى الحكومة أن الانتشار الجغرافي الواسع والتواجد القريب لمحطات المعرفة من التجمعات السكانية يساهم بشكل مباشر في تحقيق المبادرات الواردة في خارطة طريق تحديث القطاع العام 2022 وخاصة مبادرة الانتهاء من تفعيل 3.5 مليون هوية رقمية مفعلة مع نهاية العام 2028.

كما نصت الاستراتيجية الأردنية للألعاب والرياضات الالكترونية 2023-2027 على " توفير مواقع تدريب مؤهلة في المدارس والجامعات ومحطات المعرفة المنتشرة في المملكة لتطوير مهارات الشباب في مجال صناعة الألعاب والرياضات الالكترونية"،

و " توفير تدريب متقدم للاعبين المبتدئين والمحترفين والمدربين والمواهب الأردنية الشابة وتوفيره بأسعار مقبولة في مراكز التدريب المتخصصة والجامعات والمدارس ومحطات المعرفة المنتشرة في مختلف مناطق المملكة". وبعد انقضاء عقدين كاملين على تأسيس وتشغيل محطات المعرفة ونظرا للتقدم التكنولوجي الهائل والمتسارع الذي يشهده العالم بما في ذلك الأردن، تعتقد الحكومة أن الوقت أصبح مناسبًا لإعادة تقييم الوضع الراهن لمحطات المعرفة،

تمهيد

وتحديد الفجوات التي تعاني منها خاصة فيما يتعلق بنموذج عمل المحطات، ونوعية الخدمات والبرامج التدريبية التي تقدمها، ومدى توافقها مع احتياجات الواقع الرقمي الأردني واحتياجات المجتمع المحلي وتلبية متطلبات القطاع الخاص من المهارات والكفاءات الرقمية. لذلك قامت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بتقييم واقع الحال لمحطات المعرفة بحيادية تامة من خلال التعاقد مع شركة من القطاع الخاص، متخصصة بالاستشارات والتدريب للعمل على تنفيذ مسح ميداني لكافة محطات المعرفة المنتشرة في أرجاء المملكة.

شمل المسح دراسة المواقع الجغرافية للمحطات وما يجاورها من مواقع حيوية كالمدارس والجامعات والجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، وأوقات الدوام الرسمي في المحطات، والبنية التحتية الرقمية من توافر وسائل اتصال بالأنترنت وأجهزة حاسوبية وأثاث وتجهيزات مكتبية، ومتطلبات الإدامة والصيانة وغيرها من النواحي اللوجستية، والبرامج التدريبية والخدمات العامة التي تقدمها المحطات، بالإضافة الى أعداد المستفيدين من الخدمات والبرامج التدريبية بالتفصيل.

تمهيد

خلُص المسح الميداني الى ضرورة إعادة النظر في النموذج التشغيلي وأعداد المحطات والتوزيع الجغرافي لها، وتطوير البنية التحتية للمحطات، وتطوير قائمة خدمات وبرامج تدريبية متخصصة تلائم احتياجات المجتمعات المحلية وسوق العمل، وإعادة تأهيل المدربين والعاملين في المحطات والعمل على إكسابهم المهارات المتطورة التي تتلاءم مع متطلبات المستقبل وتقديم الخدمات والبرامج الجديدة في المحطات واحتياجات سوق العمل.

بالإضافة إلى ضرورة العمل على إدخال مفاهيم وتطبيقات التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال في المجتمعات المحلية لإدماج كافة شرائح المجتمع في العصر الرقمي وضمان الوصول الى خدمات الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الخدمات الحكومية الرقمية واكتساب المهارات الرقمية وبناء المواطن الرقمي، وهذا بدوره يساهم في تعزيز مفاهيم الشمول والنفاذية الرقمية في المملكة.

تمهيد

وعليه، عملت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة على إعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية لمحطات المستقبل 2025 (هذه الاستراتيجية) وتطوير رؤية ونموذج عمل جديد للمحطات بما يضمن مواكبة التطورات التكنولوجية وتلبية احتياجات المجتمع المحلي وسوق العمل وإزالة التحديات التي تواجه المحطات والمتمثلة بنقص التمويل، وتوفير خدمات لا تتناسب مع احتياجات المناطق الجغرافية والمجتمعات المحلية،

وعدم كفاءة البنية التحتية، وغياب الترويج، ونقص الكوادر البشرية المؤهلة، وعدم مناسبة المساقات والبرامج التدريبية المطروحة في المحطات مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

وعلى الرغم من أن واقع الحال قد أشار الى وجود العديد من التحديات في عمل محطات المعرفة حاليا، الا ان التقييم قد سلط الضوء أيضًا على عدة نقاط قوة ومجالات للتحسين،

تمهيد

حيث ان الانتشار الجغرافي للمحطات في مواقع مختلفة في المملكة يمثل فرصة غير مستغلة بالقدر الكافي لخدمة المجتمعات المحلية المنتشرة عبر أراضي المملكة، للمساهمة في تحقيق الشمول الرقمي والاجتماعي والمالي لكافة شرائح المجتمع المحلي، ونشر الوعي الرقمي، وبناء المهارات الرقمية واللغوية والحياتية وتفعيل الشراكات الاستراتيجية مع القطاعين العام والخاص للارتقاء بمستوى المحطات وتقديم خدمات تواكب العصر والمتطلبات الحديثة.

وعليه، فقد تم اعداد هذه الاستراتيجية ووضع كافة التوجهات والأنشطة ذات العلاقة بالدور الجديد لمحطات المعرفة متضمنة الرؤية والأهداف الاستراتيجية ونطاق التطبيق والمحاور الاستراتيجية والنموذج التشغيلي ونموذج الحوكمة والبرامج التدريبية والتوعية والترويج والتي ستساهم في النهوض بالمحطات وبناء مجتمع رقمي معاصر في المجتمعات المحلية.

الرؤية والأهـداف الاستراتيجية

الرؤية

تمكين المجتمع المحلي بقدرات رقمية متقدمة تواكب أحدث التطورات التكنولوجية وتلبي متطلبات سوق العمل المتغيرة، وتعزيز مساهمة المجتمعات المحلية في بناء اقتصاد رقمي وطني متكامل ومزدهر عبر محطات المستقبل.

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

الأهداف الاستراتيجية:

تأهيل أفراد المجتمع المحلي واكسابهم المهارات الرقمية واللغوية والحياتية اللازمة لمواكبة التطورات واحتياجات سوق العمل.

المساهمة في تنمية البيئة المحلية للمجتمعات في المملكة من خلال توفير البرامج التدريبية والمبادرات والمشاريع التي ستنفذها محطات المستقبل.

اتاحة بيئة مناسبة للشركات الناشئة وريادي الاعمال ودعمهم لتحويل الأفكار الابداعية الى مشاريع انتاجية ذات جدوى.

تحقيق العدالة الرقمية بين كافة شرائح المجتمع المحلي من خلال تصميم وتكييف محطات المستقبل لتلبية احتياجاتهم المتنوعة، وضمان وصول التكنولوجيا الحديثة إلى جميع المواقع الجغرافية بشكل عادل ومتساوٍ.

توفير الوصول الى البنية التحتية الرقمية المتطورة والاستفادة من الخدمات الحكومية الرقمية وتفعيل الهوية الرقمية.

نطاق تطبيق الاستراتيجية

نطاق تطبيق الاستراتيجية:

تدخل الاستراتيجية حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ إقرارها من مجلس الوزراء. وبموجب هذه الاستراتيجية، وتتولى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة مسؤولية تطبيق وإدارة ومراقبة تنفيذ هذه الاستراتيجية.

تنيط الحكومة بوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة مسؤولية التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ البرامج والمبادرات والمشاريع التي تتضمنها الاستراتيجية.

المحـــــاور الاستراتيجية

المحاور الاستراتيجية:

لغايات مواكبة التطورات التكنولوجية وتلبية الاحتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي وسوق العمل وردم الفجوة الرقمية ورفع الوعي بأهمية المحطات وما تقدمه من خدمات ومميزات ترتقي بمستوى جودة حياه الافراد والقضاء على كافة التحديات التي تواجها المحطات، يتوجب العمل على تطوير برامج ومبادرات ومشاريع وانشطة ضمن محاور استراتيجية متكاملة وتنفيذها للوصول الى مجتمع مُمكّن رقمياً وذلك من خلال مجموعة من المحاور الاستراتيجية وكما يلي:

الخدمات المستقبلية

نموذج العمل لمحطات المستقبل

الكفاءات والموارد البشرية العاملة

البرامج التدريبية

التوعية والترويج

الخدمات المستقبلية

الخدمات المستقبلية:

حرصاً من الحكومة على توفير بيئة تحول رقمي ممكنة لكافة شرائح المجتمع المحلي في مختلق المناطق الجغرافية والمساهمة بتهيئة الافراد ورفع قدراتهم لمواكبة التطورات غير المسبوقة في التقدم نحو الاقتصاد الرقمي، عملت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة على إعادة النظر في مبادرة محطات المعرفة ومهامها وأدوارها ونموذج عملها والخدمات التي تقدمها بهدف إعادة هيكليتها بالشكل الذي يضمن الاستغلال الأمثل للمحطات وتقديم خدمات حكومية رقمية وبرامج تدريبية وتأهيلية وترويجية وأنشطة منهجية ولامنهجية تستهدف فئات المجتمع المحلي كل حسب احتياجاته في كافة مناطق المملكة وخاصة في المناطق الجغرافية البعيدة والاقل حظاً.

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

الخدمات المستقبلية:

بناء على ما سبق، ارتأت الحكومة ممثلة بوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة تبني تغيير مسمى محطات المعرفة لتصبح "محطات المستقبل" لتغطي بمسماها الجديد الرؤية والمهام والمسؤوليات الجديدة التي يترتب تنفيذها خلال السنوات القادمة لتحقيق شمول رقمي متكامل ومستدام والمشاركة ببناء مجتمع محلي مؤهل يساهم في تلبية احتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية.

الخدمات المستقبلية:

تتضمن الخدمات المستقبلية التي ستوفرها محطات المستقبل ما يلي:

1. تقديم الخدمات الحكومية الرقمية وذلك من خلال توفير البنية التحتية التكنولوجية والمهارات اللازمة للمدربين في محطات المستقبل لمساعدة المواطنين في الحصول على الخدمات الحكومية الرقمية على أكمل وجه، بالإضافة الى تقديم الدورات التوعوية والتدريبية للمواطنين من مختلف شرائح المجتمع على كيفية استخدام والاستفادة من الخدمات الحكومية الرقمية.
2. تقديم خدمات تفعيل الهوية الرقمية للمواطنين في كافة انحاء المملكة، من خلال اعتماد محطات المستقبل في المحافظات على طول الخط الجغرافي من شمال المملكة الى جنوبها وتوفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لإتاحة عملية تفعيل الهوية الرقمية والاستفادة من المميزات والخدمات التي توفرها عمليه التفعيل كوسيلة للاستفادة من الخدمات الحكومية الرقمية.

الخدمات المستقبلية:

تتضمن الخدمات المستقبلية التي ستوفرها محطات المستقبل ما يلي:

3. تقديم برامج تدريبية على مستويات متعددة (مبتدئ، متوسط، متقدم) حول المهارات الرقمية والحياتية واللغوية والاقتصاد المنزلي والتكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، الحوسبة السحابية، أنترنت الأشياء، الأمن السيبراني، صناعة الألعاب الالكترونية، رياضات الألعاب الالكترونية، وغيرها من البرامج التدريبية حسب المناطق الجغرافية واحتياجات سوق العمل المحلي ووفقاً لما سيتم التطرق له في محور البرامج التدريبية في هذه الاستراتيجية.

4. نشر الوعي الرقمي في المجتمعات المحلية لكافة شرائح المجتمع المحلي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، من خلال عقد الدورات التوعوية والجلسات والمنتديات الرقمية التي تستهدف ابناء المجتمع المحلي في المناطق الجغرافية المتمركزة حول محطات المستقبل، وتوجيه حملات توعوية للمدارس والجامعات وكليات المجتمع.

الخدمات المستقبلية:

تتضمن الخدمات المستقبلية التي ستوفرها محطات المستقبل ما يلي:

5. بث الروح الايجابية بين كافة شرائح المجتمع في المجتمعات المحلية للمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، والتركيز على تحسين فرص الدخل للشباب.

6. توفير البنية التحتية والبيئة المناسبة للأنشطة المنهجية واللامنهجية للطلاب في المدارس والجامعات وكليات المجتمع وأبناء وعائلات المجتمعات المحلية.

7. ترسيخ مفاهيم ريادة الأعمال وريادة الأعمال المجتمعية وريادة الأعمال الخضراء وريادة الأعمال الرقمية في المناطق الأقل حظاً.

8. إتاحة المرافق التدريبية لمؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات والبلديات مقابل رسوم تشجيعية وشروط ميسرة لتقديم برامج تدريبية في مختلف مناطق المملكة خاصة المناطق الجغرافية البعيدة عن تجمعات العمل الرئيسية في المحافظات الكبرى.

الخدمات المستقبلية:

كما وتسعى الحكومة إلى تعزيز بيئة الأعمال الريادية وتهيئة الظروف الملائمة لرواد الأعمال والشركات الناشئة للنمو والابتكار لدعم الشباب وتمكينهم من تطوير أفكار ومشاريع تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزز من دور الاقتصاد الرقمي في رفع القدرة التنافسية للمملكة.

وانسجامًا مع السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية 2021-2027، التي تنص على الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، تطلب الحكومة من الوزارة الاستمرار في توفير بيئة عمل مبتكرة ومتكاملة تدعم ريادي الأعمال، والريادة المجتمعية، والعاملين في العمل الحر والعمل عن بُعد في مختلف مناطق المملكة، بالإضافة الى توفير التدريب اللازم في موضوعات ريادة الأعمال من خلال محطات المستقبل، وتوفير المدربين المتخصصين في ريادة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات لتقديم التدريب والدعم للشركات الريادية في استخدام تطبيقات الأعمال الأساسية بما يدعم محور "الموارد البشرية الكفؤة" في السياسة عبر توفير بيئة متكاملة تمكّن رواد الأعمال والمبدعين والمبتكرين من تنفيذ مشاريعهم، وتطوير أفكارهم الإبداعية، وتحويلها إلى شركات ناشئة ومشاريع مستدامة، من خلال:

الخدمات المستقبلية:

1. تخصيص مساحات عمل مشتركة مجهزة بأحدث التقنيات في المحطات، لتمكين رواد الأعمال من الوصول إلى بنية تحتية تكنولوجية متقدمة تدعم أنشطتهم وتُشجع على التعاون وتبادل الأفكار.

2. تنفيذ برامج تدريب وتوجيه تتماشى مع معايير السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية، بما في ذلك برامج متخصصة في مجالات الإدارة العامة، والتسويق الرقمي، والابتكار وأية موضوعات أخرى ضرورية، بما يسهم في تطوير قدرات رواد الأعمال وتأهيلهم للتعامل مع التحديات المستقبلية.

3. تقديم خدمات الإرشاد والاستشارات من خلال عقد شراكات مع القطاع الخاص، وبما يساعد في بناء خطط عمل مستدامة وتوجيه الأفكار الريادية نحو النجاح، من خلال ربط رواد الأعمال بخبراء ومستشارين في مختلف المجالات.

4. أن تكون محطات المستقبل منصة حاضنة للأفكار والمشاريع الواعدة، ومساهمًا رئيسيًا في تحقيق رؤية الحكومة الاقتصادية وتعزيز مكانة الاردن كمركز ريادي إقليمي ودولي لدعم النظام البيئي لريادة الأعمال في الأردن عبر تحفيز الابتكار.

نمـــوذج العمـــل لمحطات المستقبل

نمـــوذج العمـــل لمحطات المستقبل

تدرك الحكومة ان توفير بيئة عمل مواتية في محطات المستقبل تعد أحد اهم المحاور التي تساهم بشكل كبير بالنهوض والارتقاء بنوعية الخدمات التي تقدمها المحطات واستهدافها لأكبر قدر ممكن من الجمهور من كافة فئات المجتمع.

تطلب الحكومة من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة تبني نموذج عمل جديد رشيق ومرن لمحطات المستقبل لإعادة هيكلة وتقييم وإدارة وتشغيل المحطات وفق رؤية جديدة، على أن يستلهم النموذج الجديد متطلبات المستقبل للمجتمعات المحلية، من خلال إعادة النظر في أعـداد المحطـات ومواقعهـا الجغرافيـة وبنيتهـا التحتيـة الإداريـة واللوجستية والتقنية

والموارد البشرية العاملة فيها وطبيعة المهام والخدمات التي تقدمها، لضمان تقديم خدمات تواكب التطورات الحديثة وتخدم المجتمع المحلي وتحقق متطلبات الشمول الرقمي والاجتماعي والمالي والتوعية ونشر المهارات الرقمية واللغوية والحياتية، مما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل للشباب، وتحقيق الاستفادة القصوى من الخدمات الرقمية التي تقدمها الحكومة لتسهيل والارتقاء بنوعية الحياه للمواطنين بكافة شرائح وفئات المجتمع وخاصة الفئات المهمشة من الشباب والنساء والأطفال والفتيات وكبار السن.

نموذج العمل لمحطات المستقبل

وبناء على تحليل مخرجات الدراسة التي أجرتها وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالتعاون مع إحدى شركات التدريب والاستشارات المتخصصة، فقد تم العمل على تحديد معايير واضحة لغايات تقييم واقع حال المحطات ووضع التوصيات المناسبة التي تضمن استمرارية عملها في مناطق جغرافية محددة، بما في ذلك إنشاء محطات مستقبل مركزية جديدة يرتبط بها عدد من محطات المستقبل الفرعية، بحي يتم نقل أو دمج أو إغلاق أو إعادة تأهيل أو التنازل عن بعض المحطات للجهات الراغبة بإدارتها وتشغيلها من القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني وفق مجموعة من المعايير المحددة مسبقًا وبالشكل الذي يضمن تنفيذ المتطلبات المنصوص عليها في هذه الاستراتيجية.

وعليه، تطلب الحكومة من الوزارة اعتماد نموذج تشغيلي جديد للمحطات وإعادة هيكلة وتأهيل محطات المستقبل والعمل على مراعاة متطلبات ومعايير المباني المستدامة الخضراء لتقليل استهلاك الطاقة والمياه والمواد الصلبة والبلاستيكية والنفايات الإلكترونية والموارد الانشائية وتقليل التأثير السلبي على البيئة.

نمـــوذج العمـــل لمحطات المستقبل

وتطلب الحكومة من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الاستمرار في عقد شراكات استراتيجية مع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، لاستضافة وتشغيل ودعم تطوير المحطات وتأهيلها بالبنية التحتية اللازمة، ولتحقيق هذه الغاية ينبغي مراجعة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة حاليًا مع بعض الجهات الحاضنة أو المستضيفة لمحطات المستقبل لعكس النموذج التشغيلي الجديد بشكل يخدم المصالح العامة المشتركة وأهداف هذه الاستراتيجية والغايات والمهام المستقبلية المتوخاة من المحطات.

الكفاءات والموارد البشرية العاملة

الكفاءات والموارد البشرية العاملة

تعتبر الموارد البشرية العاملة في محطات المستقبل سواء على المستوى الإداري أو التشغيلي ركناً اساسياً لتشغيل واستدامة المحطات وتحقيق الأهداف المرجوة منها، الا انه وفي حال نقص التدريب الملائم للموظفين لتنمية القدرات الكامنة لديهم، فإن ذلك سيفقدهم الشغف والقدرة على الاستغلال الأمثل لمهاراتهم، وعليه، تدرك الحكومة أن تطوير المهارات لفريق عمل المحطات سيساهم بشكل أساسي في زيادة الفعالية من خلال اكسابهم المهارات المتطورة ورفع الإنتاجية للوصول الى تحقيق الأهداف بجدارة واقتدار، وتعزيز الرضا الوظيفي والوصول الى مناخ عمل صحي وتنافسي. لذلك تطلب الحكومة من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة مراجعة الاوصاف الوظيفية للعاملين في محطات المستقبل وتطويرها بما يتوائم مع الرؤية والأهداف والغايات المذكورة في هذه الاستراتيجية، بالإضافة الى تحديد الكفايات الوظيفية الأساسية والمهارات اللازمة وتقييم الوضع الحالي لمهارات الفريق وتحديد الفجوات والاحتياجات التدريبية اللازمة لإكسابهم المهارات الرقمية واللغوية والحياتية الحديثة المتوائمة مع التطورات التكنولوجية لتمكينهم من القيام بواجبهم.

الكفاءات والموارد البشرية العاملة

كما تطلب الحكومة العمل على إيجاد آليه واضحة لاستقطاب الكفاءات المتميزة من المدربين المحترفين والمتخصصين من ذوي الخبرة في البرامج التدريبية المقدمة في محطات المستقبل، وإعطاء الأولوية لأصحاب الخبرات من القاطنين في المناطق الجغرافية لمحطات المستقبل.

وتطلب الحكومة من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة إعداد خطة تدريبية متكاملة تلبي الاحتياجات وتساهم في رفع الأداء الفردي والجماعي للمدربين والمنسقين والإداريين بما ينعكس ايجابياً على الإنتاجية المؤسسية. ولضمان كفاءة وفاعلية البرامج التدريبية واستمرارية عملها بشكل جيد وفعال يتوجب على الوزارة العمل على تنفيذ آليه دورية لتقييم البرامج التدريبية وأداء الموظفين، وتصميم وتطوير مناهج تدريبية ملائمة ضمن ثلاث مستويات (مبتدئ، متوسط، متقدم)، بالإضافة الى استحداث برامج تدريب مدربين (TOT) لغايات تعميم الاستفادة من المهارات التي تم اكتسابها خلال التدريب.

ولزيادة إنتاجية فريق العمل والارتقاء بمستوى الخدمات التي يقدمونها من خلال محطات المستقبل، يتوجب على الوزارة توفير آليه لتقديم الحوافز المختلفة سواء حوافز مادية أم معنوية بحيث يتم تقديم الحوافز وفقا لإنجاز المهام الموكلة لهم استنادا الى الوصف الوظيفي بكفاءة ونجاح مما سينعكس ايجابياً على العمليات التشغيلية في المحطات.

البرامج التدريبية

البرامج التدريبية

ان التطور الهائل في التكنولوجيا الرقمية والثورة الصناعية الرابعة قد اوجبت على الحكومات ضرورة مواكبتها لتحقيق الاستفادة المثلى منها وتسخيرها لتحسين كفاءة الأداء ورفع الإنتاجية وتحقيق الرفاه للمواطنين والمساهمة في رفع الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي. الا انه ولمواكبة تلك التطورات والاستفادة منها على المستوى المحلي يتوجب على الافراد امتلاك المهارات والقدرات التكنولوجية والرقمية اللازمة لذلك. وفقاً للتقارير والدراسات القطاعية الصادرة عن المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية خلال الفترة الزمنية 2018-2022 والتي اكدت وجود فجوة بين العرض والطلب في المهارات اللغوية والحياتية والفنية في مختلف القطاعات بالإضافة الى عدم موائمة برامج التدريب المختلفة مع احتياجات سوق العمل، فإن الهدف الأساسي من إعادة تأهيل محطات المستقبل في كافة انحاء المملكة هو توفير البرامج التدريبية الرقمية والحياتية واللغوية للخرجين الجدد والباحثين عن العمل والملتحقين بسوق العمل حديثاً والمحترفين الراغبين بمواكبة المهارات المستقبلية وأصحاب الاعمال الناشئة وريادي الاعمال لغايات تأهيلهم وإكسابهم المهارات اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل وتوفير فرص عمل جديدة بالإضافة الى تحقيق الاستفادة القصوى من الخدمات الرقمية.

البرامج التدريبية

بالإضافة إلى الدور المحوري الذي ستلعبه محطات المستقبل في تحقيق الشمول الرقمي لكافة شرائح المجتمع—بما في ذلك الأطفال، الطلاب، الفتيات صغيرات السن، كبار السن، الشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة—ترى الحكومة ضرورة تقديم برامج تدريبية متخصصة تتوافق مع احتياجات كل فئة، لتمكينهم من استثمار التكنولوجيا بفعالية في حياتهم وتعزيز مشاركتهم في الاقتصاد الرقمي.

ولتحقيق ذلك تطلب الحكومة من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة العمل على تقييم الاحتياجات التدريبية والمهارات المطلوبة وتحديد الفجوات لدى الافراد في المجتمع المحلي ومن ثم اعداد خطة تدريبية متكاملة مبنية على البيانات تُحدّث بشكل سنوي تتضمن البرامج التدريبية المتاحة سواء كانت برامج تدريب رقمية أو برامج تدريب حياتية أو برامج لغوية، ومكان انعقادها، وكيفية التسجيل فيها، وأسعار البرامج التدريبية للفرد، وآليه اجتياز التدريب وتقديم الامتحانات القياسية للحصول على الشهادة المعتمدة.

كما تطلب الحكومة من الوزارة عند اعداد الخطة مراعاة توفير برامج تدريبية متخصصة وفقاً لثلاثة مستويات (مبتدئ، متوسط، متقدم)، بالإضافة الى إيجاد الية تسعير تشجيعية وواضحة ومناسبة تراعي الفروقات في المجتمع المحلي وتتضمن حوافز وإعفاءات وخصومات تستهدف الفئات الأقل حظا والأشد فقراً.

البرامج التدريبية

بالإضافة الى ما سبق، يتوجب على الوزارة تفعيل برامج التدريب العملي التطبيقي ضمن البرامج التدريبية حيثما يكون ذلك ممكنًا لما لهذه البرامج من دور أساسي في زيادة كفاءة المتدربين وتمكينهم من ممارسة وتطبيق المواد والبرامج التدريبية عملياً وتوفير الوسائل الملائمة للتطبيق باستخدام أحدث التقنيات.

ولغايات ضمان استمرارية العمل وتحقيق الاستفادة المثلى من تقديم البرامج التدريبية المختلفة يتوجب على الوزارة العمل على إيجاد آليه تقييم كفاءة البرامج التدريبية ومدى ملائمتها لاحتياجات سوق العمل، وقياس مستوى الاستفادة والرضا للمشاركين من تلك البرامج والأثر الناتج عنها بما في ذلك عدد فرص العمل المتولدة عن البرامج التدريبية، ومستوى الافراد في استخدام الخدمات الرقمية، وحركات الدفع الرقمي وغيرها من المؤشرات القياسية.

التوعية والترويج

التوعية والترويج

تدرك الحكومة انه ولغايات تحقيق الفائدة المرجوة من محطات المستقبل وإنجاز المهام والأهداف الأساسية المناطة بها بكفاءة، لا بد من نشر التوعية والترويج على المستوى المحلي بأهمية المحطات وأثرها في توفير المهارات والمعرفة ورفع الكفاءات وتحقيق شمول رقمي متكامل بين كافة فئات المجتمع المحلي.

وعليه، تطلب الحكومة من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة العمل على إطلاق حملات ترويجية وإعلانية تستهدف أصحاب الاعمال والرياديين والشباب والطلبة في المدارس والجامعات بالإضافة الى العائلات الأردنية في المجتمعات المحلية حول الخدمات التي تقدمها محطات المستقبل وقيمها وآثارها وعوائدها الإيجابية على الاعمال وفئات المجتمع المختلفة، ودورها في إيجاد فرص عمل للشباب وتأهيلهم لخلق المشاريع والأفكار الإبداعية مما يساهم في توفير مصادر دخل دائمة لهم، الأمر الذي يؤدي الى دفع عجلة النمو الاقتصادي على مستوى المملكة.

التوعية والترويج

ولتحقيق الغايات من الحملات التوعوية والترويجية بأفضل صورة تستهدف كافة الفئات بطرق جاذبة، تطلب الحكومة من الوزارة اعداد خطة توعوية وترويجية متكاملة محددة بفترات زمنية تتضمن بالحد الأدنى ما يلي: تصميم هوية بصرية تسويقية جديدة وموحدة لمحطات المستقبل، وتحديد الجمهور المستهدف، وتصميم نماذج الرسائل، والترويج للهوية الجديدة للمحطات والخدمات المقدمة، والمدة الزمنية للحملات،

والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي وقنوات الترويج المستخدمة، وبرامج ترويج محددة تستهدف فئات محددة في المجتمعات المحلية وفقاً لتوزيع المحطات واحتياجاتها وأماكن تواجدها في المحافظات.

كما وينبغي على الوزارة فتح باب التطوع للمواطنين من المناطق الجغرافية التي تتواجد بها المحطات في الخطة الترويجية، للمساهمة في الترويج للخدمات وبرامج التدريب التي تقدمها المحطات في المناطق الجغرافية المختلفة.

الممكنات الاستراتيجية

الممكنات الاستراتيجية:

ولغايات توفير بيئة العمل المناسبة وضمان تحقيق الأهداف والمحاور لهذه الاستراتيجية واستدامة العمل في محطات المستقبل بالشكل الذي يخدم المجتمع المحلي بكافة شرائحه ويساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، تطلب الحكومة من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة إعداد خطة تنفيذية شاملة بتواريخ محددة لإعادة هيكلة وإدارة وتشغيل محطات المستقبل، على أن تتضمن خطة العمل التنفيذية تفاصيل حول أعداد ومواقع ومساحات وتجهيزات المحطات المركزية والفرعية والموارد البشرية اللازمة والبنية التحتية الرقمية والإدارية واللوجستية الضرورية لدعم البرامج والمشاريع والمبادرات المرتبطة بهذه المحطات، على أن لا يتجاوز موعد إطلاق الخطة التنفيذية شهرين من تاريخ إقرار هذه الاستراتيجية.

يتوجب على الوزارة كذلك العمل على استغلال الممكنات الاستراتيجية التالية لضمان التنفيذ الأمثل للبرامج والمشاريع والمبادرات المنبثقة عن هذه الاستراتيجية وانجازها بالتواريخ المحددة في خطة العمل التنفيذية:

أولاً: الشراكات الاستراتيجية

أولاً: الشراكات الاستراتيجية

ان تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمحطات المستقبل وتنفيذ البرامج والمبادرات والمشاريع المنبثقة عنها يتطلب التعاون والتشاركية مع القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني لما لذلك من دور كبير في تعزيز وتطوير المهارات الرقمية والحياتية التي تلبي احتياجات القطاع الخاص بصفته مستقطبًا أساسيًا للمهارات والكفاءات ورافدًا رئيسيًا لفرص العمل في المجتمع.

كما تمثل الشراكة مع القطاع العام أحد الممكنات الرئيسية لتنفيذ هذه الاستراتيجية والارتقاء بأداء وخدمات محطات المستقبل، وعليه تطلب الحكومة من الوزارة الاستمرار في عقد الشراكات مع مؤسسات القطاع العام، حيثما يتطلب ذلك، لاستضافة وتشغيل المحطات وتقديم الخدمات التدريبية وتأهيل موظفي القطاع العام بالمهارات الرقمية والتي ستساهم في التحول الرقمي ونشر التوعية لأفراد المجتمع المحلي. بالإضافة الى ذلك، على الوزارة تضمين الخطة التدريبية والتوعوية والبرامج والمبادرات التي سيتم تنفيذها من خلال محطات المستقبل، إمكانية استغلال محطات المستقبل في كافة انحاء المملكة لتقديم خدمات تدريبية وتوعوية وإقامة الأنشطة المنهجية واللامنهجية لطلاب المدارس والجامعات وكليات المجتمع وأفراد المجتمع المحلي من قبل شركات القطاع الخاص والمنظمات والجهات شبه الحكومية مقابل رسوم مالية تشجيعية محددة ومنشورة مسبقاً.

أولاً: الشراكات الاستراتيجية

وحيث ان الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والخطة التنفيذية 2021-2025، تضمنت من خلال المكون الأول لممكن الشباب والتكنولوجيا والوظائف مشروع دعم تنمية المهارات الرقمية بقيادة القطاع الخاص من خلال انشاء جمعية المهارات الرقمية (Digi-skills)، تطلب الحكومة من الوزارة عقد الشراكات مع جمعية المهارات الرقمية والجمعيات الأخرى المتخصصة في تنفيذ مبادرات ومشاريع موجهّة لتنمية المجتمعات المحلية للاستفادة من خدماتها في تأهيل مقدمي خدمات التدريب، وانشاء ومراجعة واعتماد المناهج والمواد التدريبية للبرامج اللغوية والحياتية والرقمية التي تقدمها محطات المستقبل.

ثانيًا: الموارد والمخصصات المالية

ثانيًا: الموارد والمخصصات المالية

نظرًا لأهمية تنفيذ المبادرات والمشاريع المنبثقة عن هذه الاستراتيجية والترويج للهوية الجديدة لمحطات المستقبل، تلتزم الحكومة بتوفير الدعم المالي اللازم لتحقيق متطلبات الاستراتيجية الوطنية لمحطات المستقبل. سيتم ذلك عبر مخصصات رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة طريق تحديث القطاع العام، ومن خلال وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، لتمكينها من تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها.

لضمان استمرارية واستدامة تشغيل محطات المستقبل بكفاءة وفعالية وتعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وفق الخطة التنفيذية الطموحة، يجب على وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة استغلال الإيرادات التشغيلية والعوائد المالية الناتجة من الدورات والبرامج التدريبية والأنشطة والفعاليات في المحطات، وذلك للإنفاق على المتطلبات الإدارية والتنظيمية اللازمة لدعم استمرارية عمل المحطات.

ثالثًا: البنية التحتية الرقمية والربط البيني

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

ثالثًا: البنية التحتية الرقمية والربط البيني

تطلب الحكومة من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة العمل على تصميم وتطوير منصة رقمية متكاملة وآمنة لتوفير النظام الرقمي اللازم لتشغيل وإدارة وتنظيم ومتابعة عمل المحطات، بما يضمن تحقيق المسؤولية والشفافية والإدارة الفعالة والاستدامة لعمل محطات المستقبل، على ان يتضمن النظام الوظائف التالية بالحد الأدنى ما يلي:

لوحة تحكم إدارة الموارد البشرية ويشمل ذلك تعريف العاملين في المحطات، مؤهلاتهم، تاريخ مباشرة العمل، الوثائق الرسمية الخاصة بكل مدرب وعامل، سجل الحضور والانصراف، تتبع الاجازات والمغادرات، الدورات التدريبية، تفاصيل الرواتب المالية.

لوحة تحكم البرامج التدريبية، ويشمل ذلك البرامج التدريبية المتاحة، مواعيد تقديمها، الرسوم، أماكن انعقادها، تقييم البرامج.

لوحة تحكم المتدربين- مدير النظام، ويتضمن ذلك بيانات المتدربين الشخصية، البرامج التدريبية، تاريخ الاشتراك في البرنامج، مكان الحضور، سجل الحضور، شهادات المشاركة، التقييمات للبرامج والمدربين، حالة المتدرب.

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

ثالثًا: البنية التحتية الرقمية والربط البيني

تطلب الحكومة من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة العمل على تصميم وتطوير منصة رقمية متكاملة وآمنة لتوفير النظام الرقمي اللازم لتشغيل وإدارة وتنظيم ومتابعة عمل المحطات، بما يضمن تحقيق المسؤولية والشفافية والإدارة الفعالة والاستدامة لعمل محطات المستقبل، على ان يتضمن النظام الوظائف التالية بالحد الأدنى ما يلي:

لوحة تحكم شخصية -المتدرب، وتتضمن الملف الشخصي، البرامج التدريبية، الشهادات، إمكانية تقييم البرنامج والمدربين، والزملاء المتدربين في حالة تقديم مشاريع مشتركة، حالة المتدرب (عامل، عاطل).

لوحة تحكم إدارة المحطات، وتتضمن اسم المحطة، موقعها الجغرافي، الجهة المستضيفة، المدربين العاملين، تاريخ تشغل المحطة، تفاصيل المحطة اللوجستية، حالة المحطة

لوحة تحكم إدارة النظام المالي، وتتضمن رواتب العاملين، النفقات، إيرادات، مصادر الإيرادات والتمويل، الدفع الإلكتروني للرسوم.

لوحة قيادة تفاعلية تبين الاحصائيات المتعلقة بالمحطات وتتضمن، عدد المحطات، عدد المدربين، عدد المتدربين، نوع الخدمات القدمة بكل محطة، عدد البرامج التدريبية المقدمة، تفاصيل حول البرامج التدريبية، الإيرادات، النفقات

ثالثًا: البنية التحتية الرقمية والربط البيني

تطلب الحكومة من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة العمل على تصميم وتطوير منصة رقمية متكاملة وآمنة لتوفير النظام الرقمي اللازم لتشغيل وإدارة وتنظيم ومتابعة عمل المحطات، بما يضمن تحقيق المسؤولية والشفافية والإدارة الفعالة والاستدامة لعمل محطات المستقبل، على ان يتضمن النظام الوظائف التالية بالحد الأدنى ما يلي:

- لوحة تحكم ادارة التسجيل في البرامج التدريبية، ويتضمن مواعيد وأماكن انعقاد البرامج التدريبية بالإضافة الى أسعار البرامج، التسجيل للالتحاق في البرنامج التدريبي، الدفع الالكتروني لتثبيت حجز البرنامج التدريبي.
- لوحة تحكم اعتماد وإصدار الشهادات رقمياً للطلاب المتدربين بعد استكمال كافة المتطلبات النجاح من خلال تطبيق سند.
- قصص نجاح البرامج التدريبية والتوعوية للمستفيدين من محطات المستقبل.
- تقويم "calendar" للمحطات ويعرض اسم المحطة والموقع الجغرافي والبرامج التدريبية المخطط لعقدها خلال شهر كامل وورش العمل التوعوية، مع توفير امكانية حجز المحطة من قبل القطاع الخاص لعقد الدورات التدريبية مقابل رسوم مالية محددة مسبقا.

المستهدفات

المستهدفات

+ 05 %

زيادة سنوية في عدد المشاريع الريادية
المحتضنة في محطات المستقبل

+ 10%

زيادة سنوية في عدد الاتفاقيات مع الشركاء من
القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني
ومؤسسات المجتمع المحلي

50 %

نسبة المستفيدين من خدمات محطات المستقبل
من اجمالي عدد سكان المنطقة

150,000

عدد الهويات الرقمية المفعلة سنوياً من خلال
محطات المستقبل

300-200

فرصة عمل سنوية ناتجة عن الالتحاق بالبرامج
التدريبية لمحطات المستقبل

نموذج الحوكمة

نموذج الحوكمة

لضمان التنفيذ الفعال لهذه الاستراتيجية، تطلب الحكومة من الوزارة تأسيس نموذج حوكمة مرن ورشيق يتسم بالشفافية والمساءلة الفعالة، من خلال تشكيل لجنة توجيهية برئاسة أمين عام وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وعضوية الجهات ذات العلاقة، بحيث تتولى اللجنة مهام ومسؤوليات رسم السياسات التوجيهية وإطار عمل المحطات، والإشراف على تنفيذ الاستراتيجية والخطة التنفيذية المنبثقة عنها بما يكفل استدامة عمل المحطات، على أن تضم اللجنة كلاً من الجهات التالية:

- وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
- جمعية المهارات الرقمية (Digi-skills)
- وزارة الشباب
- وزارة العمل
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- ممثلين من القطاع الخاص